المحاضرة04:

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:U.D.M.A ونشاطه السياسي بعد 1945م

تمهيد:

لقد كانت نتائج أحداث 08 ماي 1945م قاسية جدا على الحركة، الوطنية خاصة عمليات القمع الوحشي الذي تعرضت لها حركة أحباب البيان والحرية ومناضليها وحملات الاعتقال والزج في السجون ضد الزعماء الوطنيين، وفي مقدمتهم فرحات عباس والبشير الابراهيمي، بالإضافة الى آلاف الضحايا الذين راحوا ضحية عنصرية متطرفة نشرت الرعب والفزع في أوساط الجزائريين، فكان الدرس قاسيا كشف زيف الوعود الفرنسية واستحالة تحقيق مطلب الاستقلال والحرية سلميا فما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة، وهو ما استوعبته زعامات الحركة الوطنية التي سلكت نهجا جديدا بعد هذه المجازر.

1-قانون العفو العام وعودة النشاط السياسي الوطني:

خلفت جرائم الثامن ماي 1945م استياء كبيرا في الأوساط الحزبية والشعبية الجزائرية، وتبعا لذلك ولأهداف مختلفة أطلقت بعض المبادرات المنادية بالعفو العام للتقليل من الضغط الجماهيري الكبير والتغطية على القمع الرهيب الذي تعرض له، خاصة السكان المسلمون في كل من مدينتي سطيف وقالمة من هذه المبادرات مبادرة الحزب الشيوعي الجزائري[1] الذي تبنى مبادرة لإطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين فقد صرح السكرتير العام للحزب السيد عمار أوزقان لصحيفة ليمانتي –لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي– قائلا "حان الوقت لوجوب اطلاق سراح المعتقلين السياسيين المسلمين"، واثر ضغوط الحزب[2] وصحافته وفي محاولة من السلطات الفرنسية للسيطرة على الوضع، ومنع كل تطور للاتجاه الثوري في الأوساط النضالية والتغطية على جريمتها أمام الرأي العام الوطني الفرنسي والدولي،

1- يختلف المؤرخون في الأهداف الحقيقية من وراء المبادرة التي أطلقها الحزب الشيوعي الجزائري لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، خاصة مع الموقف المفاجئ الذي اتخذه الحزب من المجازر.

2- كون الحزب الشيوعي الجزائري لجنة متكونة من السادة محمد بن جلول ومحمد عاشور مشروع قانون عفو عام تم تقديمه للجمعية التأسيسية الفرنسية في نوفمبر 1945م. للتوسع حول الموضوع ينظر: عبد السلام عكاش، مرجع سابق، ص342.

أقدمت هذه الأخيرة في 09 مارس 1946م على اصدار قانون العفو[1] العام، حيث استفاد حوالي 300 سجينا من الافراج[2]، وهو ما اعتبره الحزب الشيوعي نصرا كبيرا حسب جريدة الحرية الناطقة باسم هذا الحزب بتاريخ 21 مارس 1946م بافتتاحية عنوانها: "نصر مزدوج 300 مسلما مطلق السراح من بينهم فرحات عباس[3]".

لقد كان قانون العفو فرصة متجددة للتشكيلات السياسية الوطنية للعودة الى النشاط من جديد خاصة بعد الافراج عن الزعماء الوطنيين وفي مقدمتهم فرحات عباس الذي أطلق سراحه بتاريخ 16 مارس 1946م وكذا البشير الابراهيمي، فيما تأخر إطلاق الزعيم مصالي الى أكتوبر1946م، انطلاقا من أجواء الانفراج هذه، اتجهت النخبة الجزائرية نحو تأسيس تنظيمات سياسية واجتماعية جديدة، لم تنقطع مع أفكارها وهياكلها السابقة الا من حيث الاستفادة من معطيات الحرب الكونية الثانية وتداعياتها، وما ترتب منها من فلسفة الشرعية الدولية[4].

2-تأسيسه وبرنامجه:

1.2-تأسيسه:

خرج فرحات عباس من السجن وهو يحلم بتكوين هيكل سياسي لجمهورية جزائرية مرتبطة بالجمهورية الفرنسية[5]. وقد صرح لصحفية رسالة الجزائر (le courrier d'Alger) بتاريخ 14 مارس 1946م قائلا: "اننا نعود الى الحياة لنؤكد أن أيدينا نقية من أي دم آدمي وفي وسعنا أن نرفع رؤوسنا ولسنا خائفين اننا على ثقة بأن مواطنة جزائرية وبرلمانا محليا وحكومة محلية سوف توحد الجزائريين وتحقق رخاء أحسن مما يفعله أفضل النواب في باريس هذا هو برنامجنا"[6].

لقد أبان فرحات عباس من خلال هذا التصريح عن سياسته الجديدة ومنهجه السياسي المستقبلي الذي يتركز حول تثبيت الهوية الجزائرية بخلق كيان يدمج بين المواطنة الجزائرية والخضوع للهيمنة الفرنسية وتبنيه سياسة "الثورة

1- قانون العفو العام: وهو قانون أصدرته السلطات الفرنسية بعد موجة من الاحتجاجات والمطالبة بإطلاق سراح المساجين الجزائريين إثر حوادث الثامن ماي 1945م، للاطلاع على نص القانون ينظر الجريدة الرسمية الفرنسية: - J.O.R.F, Loi, N°. 46-377, Du 10 Mars 1946, p.2006.

2- عبد الرحمان العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج 2، مصدر سابق، ص211.

3- جريدة La liberté, 21 Mars 1946

4- نور الدين ثنيو، مرجع سابق، ص513.

5- فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص184.

6- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص107.

بالقانون" على اعتبار أنها الحل الأمثل للوصول الى الأهداف. كما لم يفرط في كلمة البيان، ولهذا أطلق على حزبه الجديد اسم "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري". وجعل شعاره" نعم للاستقلال نعم للارتباط بفرنسا في شكل جمهورية جزائرية"[1]، وهو امتداد لأحباب البيان والحرية فيما يتعلق بالبرنامج[2] والعمل ويختلف في التنظيم وتظهر أهداف هذا الحزب في تسميته فقد نادى بالاتحاد مع فرنسا في إطار فدرالي تسوده الديمقراطية ويقوم على أساس البيان الجزائري، وقدم فرحات عباس قانونه الأساسي[3] الى المصالح المختصة في النصف الثاني من أفريل (17 أفريل 1946م) للحصول على الترخيص القانوني.

2.2-برنامجه:

استعمل فرحات عباس رصيد أحباب البيان والحرية، وكذا تجربته النضالية الطويلة، كما اقتنع أن فكرة الاندماج يستحيل تحقيقها لأن المعمرين يرفضونها دفاعا عن مصالحهم، كما يرفضها الجزائريون لأنها تتنافى مع مقوماتهم، انطلاقا من كل هذا خرج ببرنامج واضح لحزبه تمثل أساسا في[4]:

- تحرير الجزائر من الاستعمار مع احترام مبدأ تعدد الجنسيات.
- إقامة جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا ترتبط بالجمهورية الفرنسية الجديدة المناهضة للاستعمار والامبريالية في إطار فيدرالي.
- القبول بتعدد الديانات اذ لا ضرورة بأن يكون لأبناء الوطن الواحد دين واحد.
- اجبارية ومجانية التعليم، والعمل على ترقية اللغة العربية.
- القضاء على النظام الاقطاعي والتركيز على الإصلاح الزراعي لتحسين وضعية الفلاحين.
- نبذ العنف في مقاومة الاستعمار والتأكيد على النضال السياسي كوسيلة لاسترجاع الحقوق.
- ومن جهة أخرى تضمن هذا البرنامج جملة من المحاور رآها فرحات عباس ضرورية لتشييد الجزائر على "أسس واقعية وتاريخية لتكون كفيلة بأن تعبد لها طريق العالمية" من بينها:

1- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص110.

2 - Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, livres éditions, Alger, 2011, p.20.

3- عبد الحفيظ بوعبد الله: فرحات عباس بين الاندماج والوطنية 1919-1962م، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة 2005-2006م، ص142.

4- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص111-113.

- ✓ المساواة المطلقة.
- ✓ تكوين مواطن مدرك لواجبه ومتشبع بالواجب الوطني.

3-نشاطه السياسي:

1.3-المشاركة في الانتخابات:

بعد حصوله على الاعتماد في 17 أفريل 1946م قرر فرحات عباس المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية بتاريخ 02 جوان من نفس السنة، ورغم نداء المقاطعة الا أنه حقق نجاحا باهرا فتحصل على 11 مقعدا من أصل 13 مخصصة للجزائريين. وقدرت نسبة نجاح الحزب ب 71% من الأصوات المعبر عنها والتي كانت في حدود 458000 صوتا[1]، وهو ما اعتبر نجاحا باهرا ومنطقيا فهو "انتصار مسلم به" جعل عباس وأنصاره "الناطق الرسمي باسم الوطنية"[2].

2.3-اقتراحه لمشروع دستور الجمهورية:

بعد هذا الانتصار تقدم منتخبو[3] الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 09 أوت بمشروع "الجمهورية الجزائرية"[4] الى مكتب المجلس التأسيسي، وأهم ما تضمنه المشروع المقترح:

☜ تعترف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي للجزائر.

☜ تكون الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة شريكة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني مشتركا مع الجمهورية الفرنسية.

1- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص1012. للتوسع أكثر حول هذه الانتخابات ينظر:

- Jacques Michel Bouvet, les élections en Algérie de 1945-1954, mémoire de fin d'études, institut d'études politiques d'Aix en Provence, p.12.

2- المرجع نفسه، ص1015.

3- خاض الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كبداية لنشاطه السياسي انتخابات التشريعية بتاريخ 2 جوان 1946م أين فاز ب11 مقعدا من أصل 13 مقعد المخصصة للهيئة الانتخابية الثانية – هيئة مكونة من ممثلي السكان المسلمين –وهم: فرحات عباس، الهادي مصطفاي، ابن خليل، قدور ساطور باي العقون، حاج السعيد، أحمد فرنسيس، قادة بوثاران، الدكتور سعدان، بن قداش، للتوسع، ينظر:

- فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص119.

4- للاطلاع على المشروع، ينظر: عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج2، مرجع سابق ص477.

وكذلك، فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص120.

☜ تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع القطر الجزائري، وتشرف على جميع المرافق الداخلية ومنها الشرطة.

☜ يتمتع كل فرنسيو الجزائر بالجنسية الجزائرية وبجميع الحقوق مثل الجزائريين، وبالمثل جزائريو فرنسا.

☜ ينتخب برلمان جزائري بالاقتراع العام تكون له السلطات التشريعية فقط، أما السلطات التنفيذية فتوضع في يد رئيس الجمهورية يساعده مجلس الوزراء.

☜ يمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر ويتمتع بصلاحيات استشارية فقط[1].

☜ اللغتان العربية والفرنسية رسميتان معا، ويكون التعليم إجباريا بهما في كل مراحل التعليم.

غير أن هذا المشروع ذهب أدراج الرياح بمجرد إعلان دستور الجمهورية الرابعة الذي اعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا فكان ذلك خيبة سياسية للاتحاد. ليعيد الكرة مرة أخرى بمشاركته في انتخابات مجلس الجمهورية في ديسمبر 1947م والتي تحصل فيها على 04 مقاعد من أصل 07.

4-موقفه من قانون 20 سبتمبر 1947م:

ان إقرار هذا القانون والمصادقة عليه في 20 سبتمبر 1947م في غياب ممثلي الشعب الجزائري كان صدمة أحدثت ردة فعل عنيف لدى الاتحاد الديمقراطي الذي وضع امالا في مشروع دستور الجزائر، اذ أمر مستشاريه بالاستقالة من مجلس الجمهورية[2]. وقد تم ذلك بواسطة رسالة تضمنت موقفه من القانون وقد جاء فيها: "مع كل الاحترام يشرفنا أن نحتج ضد قانون الجزائر التنظيمي الذي فرضه البرلمان على أغلبية السكان"[3].

وقد علق فرحات عباس على هذا القانون بقوله: "تحت ضغط المصالح الشخصية للمعمرين صوت البرلمان الفرنسي على قانون الجزائر الذي هو في الحقيقة ضد الديمقراطية[4].

وقد استند فرحات عباس وأنصاره في هذا الرفض الى:

-تم التصويت عليه في غياب المنتخبين المسلمين.

1- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري في الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، د، ط، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2006م، ص118.

2- استقالة جماعية للمثلي الحزب في المجلس الوطني الفرنسي وكذلك مستشاريه لدى مجلس الجمهورية قدمت يوم 31 أوت .1947م.

3- عبد الكامل جوبية، الجمهورية الرابعة والقضية الوطنية، مرجع سابق، ص154.

4- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، مرجع سابق، ص948.

-تعارض في كثير من النقاط مع دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة.

ومن هنا يمكن أن نلاحظ أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لم يأخذ بفكرة استقلال الجزائر عن فرنسا، مما يثبت أن دعاة الإصلاح لم يغيروا من مفاهيمهم حول التحرر حتى بعد مجازر 08 ماي 1945م.